مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 21 / العدد: 02 / السنة: 2022 ص ص:130-147

تأثيرات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري – دراسة قياسية خلال الفترة (1980–2017)

The Effects of the Dutch Disease on the Algerian Economy – An Econometric Study of the Period (1980-2017)

عبد الكريم مسعودي[1*]، فاطمة الزهراء دربال[2]

[1] جامعة أحمد دراية–أدرار (الجزائر)، abd.messaoudi@univ-adrar.edu.dz

[2] المركز الجامعي بلحاج بوشعيب–عين تيموشنت(الجزائر)، fatima.derbal@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/15 تاريخ القبول: 2022/06/29 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لتوضيح أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، وذلك بقياس أثر أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1980–2017، بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك (Johansen) ونموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط هي المتحكمة في سيرورة الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، وتؤثر على مداخيل الدولة وعلى استقرار الاقتصاد الكلي، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد للتخلص من المرض الهولندي.

الكلمات المفتاحية: المرض الهولندي، أثر الإنفاق، الإيرادات، أسعار النفط، نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

Abstract:

This paper aims to Clarification the symptoms of the Dutch disease in the Algerian economy by measuring the effect of oil prices on the macroeconomic indicators in Algeria during the period 1980-2017. Based on the Johansen test and the VECM model, the study concluded that oil prices are The control of the process of economic activities in Algeria affects the income of the state and macroeconomic stability, and the study stressed the need to diversify the economy to get rid of the Dutch disease.

Keys words: Dutch disease; Impact of expenditure; Revenues; Oil prices; vector error correction model (VECM)

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تسعى العديد من الدول لتحقيق معدلات مثلى من النمو الاقتصادي، وذلك بالتحول نحو الصناعة ففي عام 1960 كانت الصين مثلا تصدر نحو 80٪ من السلع الأساسية واليوم أصبحت تحوي ما يقارب نحو 80٪ من المنتجات الصناعية، إضافة إلى بلدان أخرى مثل كوريا والهند والبرازيل وماليزيا وفيتنام واندونيسيا والمكسيك، فمعظم هذه القوى الصناعية الجديدة اقتصاداتها كانت قائمة على مواد أولية وحيدة.

أما في الوقت الحاضر يتم دمجها عميقا في شبكات الإنتاج العالمية عبر مجموعة واسعة من القطاعات، والمشاركة في النمو بسرعة التجارة بين بلدان الجنوب، وفي معظم الحالات الارتقاء بسرعة تطور مزيج صادراتها وتنويع اقتصاداتها، فماليزيا كانت في المرتبة الأولى من مستوردي زيت النخيل قديما من نيجيريا، أما حاليا فهي المصدر الأول لهذا الزيت؛ لذا أغلب الدول الريعية كنيجريا والجزائر خاصة تعاني من ارتفاع أسعار النفط الذي يؤدي بدوره إلى زياد الإنفاق الاستهلاكي والمشاريع الغير إنتاجية و اللاتنويع في القطاعات وإعادة استثمار الأموال في قطاع واحد مزدهر.

و في حالة الانخفاض تنتهج هذه البلدان سياسة مالية تقشفية وهذا ما يعرف بالمرض الهولندي، فأغلب الدراسات كدراسة Lewis (1989) أكدت أن الزيادة في سعر الغاز خلال 1970 كان ضد قطاع الصناعات التحويلية، أما Likewise Corden (1984) ذكر أن المرض الهولندي لم يكن له آثار سلبية على التصنيع، ولكن بدلا من استخدام ازدهار عائدات القطاع لمستويات الخدمات الاجتماعية تم استعمالها بدون مبررات وأكدوا على ضرورة القضاء على العلة الهولندية فوجودها يعرقل التنويع الاقتصادي من خلال أثرين هما أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد، كما قد أكد Alan Gelb أن التنويع الاقتصادي هو مصدر للثروة وتطور الدول، أما Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji (2015)، قد تطرقا لأهمية التنويع الاقتصادي في نيجيريا بالإشارة لحاجتها إلى استخدام عائدات النفط الضخمة لها لتنويع الاقتصاد بخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية وسعيها لتحقيق التنمية وضرورة تخلصها من المرض الهولندي.

الإشكالية:

يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين بأن حركة سعر النفط تؤثر بشكل رئيسي على مختلف السياسات الاقتصادية أهمها السياسة المالية التي تعتبر المحرك الأساسي للتوازن الاقتصادي، وذلك من خلال التكييف الكمي للنفقات الحكومية التي تتأثر بشكل مباشر بحجم إيراداتها المتمثلة أساسا في الإيرادات البترولية، ففي حال ارتفاع سعر البترول سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الإيرادات، وبالتالي زيادة النفقات وانخفاضه يعني نقص الموارد المالية التي تؤدي بدورها إلى حدوث مشاكل عديدة عند إعداد الموازنة العامة، وهذا ما يؤثر على مختلف المشاريع الاستثمارية والقرارات المسطرة، فحسب ossowski وآخرون (2008) ركزوا على الطفرة النفطية التي ظهرت في 2004-2008 مما سمحت للبلدان المنتجة للنفط بزيادة انفاقها العام، كما قد بينت دراسات كل من Bollino (2007)، (2010)، Arezki and ismail، Husain و Tazhibayevaو(2008) Ter marterosyan، (2009)pieschacon .

أما Amany A ;El Anshasya, Michae D.Bradley فقد أوضحوا في دراستهم أنه يجب عزل الإنفاق عن الإيرادات المتقلبة أي الجباية البترولية فالارتباط يجعل الدولة تعاني من أزمات أو صدمات تؤثر على السياسة المالية، وبالتالي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وعليه ومما سبق نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي تأثيرات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2017

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- التعرف على المرض الهولندي وتحليل مختلف النماذج المفسرة له.
- قراءة في المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.
- تحليل مدى تأثير المرض الهولندي على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.
- دراسة أهمية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها:

-تُبرز العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي، في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على المداخيل البترولية.

-تُبين مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل ارتفاع أسعار النفط، وتأثيرها على النمو الإقتصادي مع الإشارة إلى التأثيرات السلبية للمرض الهولندي.

- تُؤكد على أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر، للخروج من العلة الهولندية، بتشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة.

أولاً: الإطار النظري

1-نبذة عن المرض الهولندي:

إن أغلب الدراسات الإقتصادية تؤكد أن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد تعاني من المرض الهولندي أو ما يسمى بعدم اليقين أو لعنة الموارد (**الكصب،2015، صفحة 01**)، ويرجع المرض الهولندي (Dutch Disease) إلى الأثار السلبية التي مست الصناعات التحويلية في هولندا نتيجة اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي، حيث تعتبر المجلة الإنجليزية the economica أول من استعمل مصطلح العلة الهولندية ضمن مقال نشرته سنة 1977 عن الاقتصاد الهولندي بعد الأزمة البترولية، وكتبت حول الظاهرة " أن هولندا كانت تملك بنية اقتصادية متينة منذ سنوات، واليوم تعاني من الانحطاط ...." (**بهلول، 2012، صفحة 2**).

وقد درس العديد من الباحثين الاقتصاديين ظاهرة المرض الهولندي على حالات متعددة من الاقتصاديات على سبيل المثال Forsyth و Nicholas (1983)، بحيث فسرا الآثار على الصناعة الإسبانية جراء تدفق أموال الأمريكيين، إضافة إلى دراسة **Caires** (1859) الذي أكد أن إكتشاف الذهب في استراليا سنة 1858 كان له أثار على الصناعات الأسترالية، وهذا ما درسه مؤخرا Maddock وMclean (**1983**) (**Corden, 1984**)، وكذا أعمال كل من J.Petter Neary Wijnbergen (**1984**) وS.Van.Wijilergen (1984) إضافة إلى أعمال كل من R.Gregory الذي درس أعراض الظاهرة في الإقتصاد الأسترالي (**شكوري،**

2012) ونموذج Gorden و Neary والنموذج الأساسي the core model ل Gorden الذي يفسر آثار العلة الهولندية، ذلك أن التوسع في قطاع التعدين (المناجم مثلاً) له أثرين سلبيين أساسين على قطاع الصناعة وكذا الزراعة وهما : إعادة تخصيص الموارد (حركة الموارد)، وأثر الانفاق.

الأثر الأول هو إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الإنتاج)، ونعني بها حركة تنقل عوامل الإنتاج (العمل) من القطاع المتأخر إلى القطاعين التوسعي وقطاع الخدمات، وذلك نتيجة لتوسع قطاع التعديين مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة فيؤدي إلى انتقالها من القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة) إلى هذا الأخير، نظرا لارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية مما يعجل بتوسيع قطاع التعدين على حساب القطاع الصناعي.(**Koutassila, pp. 9 -10**)

أما الأثر الثاني: فهو أثر الإنفاق؛ في العوائد المالية الناتجة عن التوسع في قطاع المناجم سيخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية وعلى اعتبار عقلانية المستهلك فإنه سيفضل الأولى عن الثانية، وهذا ما سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة، وبالتالي عجز ميزان التجاري مما يؤثر على ميزان المدفوعات.

2-النماذج المفسرة للعلة الهولندية: فيما يلي أهم النماذج المفسرة للعلة الهولندية

2-1- نموذج gregory: يوضح gregory في مقاله بعض الآثار المترتبة وبالخصوص في قطاع التعدين SOME IMPLICATIONS OF THE GROWTH OF THE MINERAL SECTOR ، يشير هذا النموذج إلى أن النمو السريع للصادرات في استراليا له أثر على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال التغيير الهيكلي في قطاعات أخرى كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعات التحويلية التي تتنافس مع الواردات إضافة إلى النمو السريع للصادرات المعدنية خلال العقد الماضي، الأمر الذي نتج عنه ضغوطا من أجل التغيير في بنية الاقتصاد الأسترالي، فعلى مدى 6سنوات **1965/1964** إلى **1971/1970** الصادرات المعدنية لأستراليا ارتفعت من **9**٪ إلى **26** ٪من إجمالي الصادرات وما بين **1973** /**1974** و **1975/1974** إذ أن نسبة

تصدير معدن واحد –الفحم– ارتفعت قيمتها إلى **313** دولار مليون، أو **5** ٪من إجمالي الصادرات كما توصل Gregory لصعوبات تكيف القطاعات المعنية في التجارة الدولية (Gregory**, 1976, p70**)، حيث أن جوهر النموذج هو تأثير الأسعار النسبية على عرض الصادرات والطلب على الواردات وتعتبر أسعار السلع المتداولة دوليا الصادرات والواردات مرتبطة بأسعار السلع غير المتداولة، كما يفترض أن تعطى الأسعار العالمية للسلع المتداولة ويتأثر الطلب على الواردات في أستراليا أو عرض الصادرات الاسترالية، ويفترض النموذج أيضاً أن البلد الصغير يتم على مستواه تحليل المشاكل التجارية الاسترالية، مع الغاء تدفقات رأس المال والتركيز على الميزان التجاري، إضافة إلى أنه يفترض أن معدلات التبادل التجاري ثابتة و أن الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية.

الشكل رقم(01): منحنى Gregory لشرح الصادرات والواردات

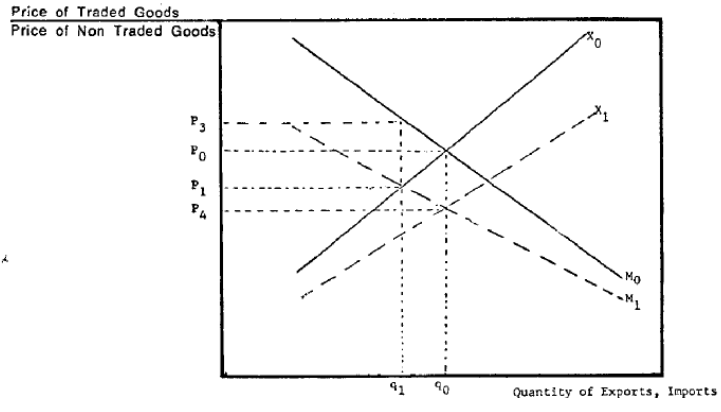

المصدر: Gregory, Robert G. "Some implications of the growth of the mineral sector." Australian Journal of Agricultural and Resource Economics 20.2 (1976).p.71.

حسب Gregory في الشكل رقم (01): على المحور العمودي أسعار السلع المتداولة مقسوما على سعر السلع غير المتداولة، أما المحور الأفقي يقيس كمية البضائع المتداولة ،كما يفترض أن تكون الصادرات والواردات ممثلة على محور واحد، إضافة إلى أن وحدات الصادرات والواردات يتم اختيارها على أساس معدلات التبادل التجاري بالوحدة الوطنية ف M على

الشكل يمثل الطلب على الواردات، أما X يمثل منحنى عرض الصادرات، نسبة السعر P، والكمية q هي تلك التي تسود في الميزان التجاري في ظل ظروف التجارة الحرة، كما قد تكون أدخلت التعريفة الجمركية في الشكل **(Gregory, 1976,p71)** .

تتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع X_0 مع M_0 عند النقطة P_0 ومع اكتشاف موارد طبيعية يتضاعف حجم الصادرات المحلية (الاستخراجية وغير الاستراتيجية) فينتقل منحنى الصادرات من X_0 إلى X_1 وبالمقابل يبقى منحنى الطلب على الواردات M_0 بدون تغيير في مرحلة أولى وتسمح حركة سعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية)، بتصحيح هذا الوضع لأن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلبا على الصادرات المحلية ويحفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية وفي الحالة العامة فإن ارتفاع سعر الصادرات خارج القطاع المنتعش (من q_0 إلى q_1) ويضيف gregory أن انتعاش قطاع الموارد الاستخراجية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل اكتشاف الموارد الطبيعية وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي (**الكصب، 2015، صفحة 31**).

2-2- نموذج Gorden و Neary

قد حلل كل من Gorden و Neary المرض الهولندي في ورقتهم البحثية لسنة 1982 وذلك بشرح الطفرة التي تحدث في قطاع المناجم ومالها من أثر على القطاعات الأخرى في استراليا (**Corden W. M, 1982,p2**)، كما درسا هذا الأثر على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل ، فقد حلل كل من الباحثين التغير الهيكلي الذي حدث في البلدان المتقدمة والنامية نتيجة الظاهرة التي سميت بالمرض الهولندي وذلك إثر الطفرة التي حدثت في قطاع التعدين في حالة الغاز الطبيعي في أستراليا وهولندا ثم بعدها النفط في المملكة المتحدة والنرويج وبعض دول الأوبك.

يفترض كل من Gorden وNeary أن اقتصاد مفتوح صغير ينتج سلعتين تجاريتين exogenously تعطى بأسعار عالمية؛ أما السلعة الثالثة فهي غير تجارية تكون بأسعار مرنة من أجل تساوي الطلب المحلي مع العرض (**Corden W. M., 1982,p3**)، فالسلعتين التجاريتين تتمثلان في : الأولى X_E: سلعة طاقوية (Energy: E) والسلعة الثانية هي:X_M سلعة صناعية (Manufactures: M).

أما السلعة الخدماتية X_S تعتبر سلعة غير تبادلية (Services: S) . بافتراض أن جميع السلع تستخدم للإستهلاك النهائي (**Corden W. M, 1982, p. 3**)، كما قد شرح كل من Gorden و Neary كل من الأثرين على النحو التالي (**Corden W. M., 1982, p. 6**):

- **أثر حركة الموارد:** هو متناسب مع تحويل العوامل إلى القطاع المزدهر وقطاع السلع الغير التجارية، فالعمل يعتبر من أهم العوامل والموارد انتقالا التي يظهر أثرها أث في قطاع المناجم وقطاع السلع الغير تجارية، أما عرض العمل يكون معلوم وهذا ما يؤدي إلى استنتاج أن غياب اليد العاملة في قطاع السلع التجارية خارج المناجم يؤدي إلى إنتاج ضعيف(تفكك صناعي) (**بهلول، 2012، صفحة 100**)
- **أثر الإنفاق:** هذا الأثر مستخرج من استعمال العوائد بعد الانفجار في قطاع المناجم والفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق إذا كانت سلع غير تجارية ليست سلع دنيا وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب عليها إضافة إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي مما يؤدي إلى تطور إنتاج السلع غير تجارية (BNC) وانكماش إنتاج السلع التجارية خارج المناجم وهذا ما يؤدي إلى ضعف في الميزان التجاري (**بهلول، 2012، صفحة 100**).

2–3–النموذج الأساسي: The core model قد شرح Gorden في مقاله:
Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation
بنى فرضيته على وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاث قطاعات : أول قطاع مزدهر B Booming sector والثاني متخلف Lagging sector L أما القطاع الثالث قطاع عدم التداول N the Non –tradeable sector ، كما يفترض أن مخرجات كل قطاع تتطلب عوامل محددة إلا عنصر العمل فهو متنقل بين ثلاث قطاعات مع إفتراض ثبات مخزون العوامل مع مرونة الأسعار لتحقيق المساواة في الأجور والتوظيف (**Corden W. M., 1984, p. 360**)
حسب Gorden يمكن أن تحدث الطفرة في القطاع B في واحدة من الطرق التالية:
(**Corden W. M., 1984,p361**):

- ✓ تحسن في تقنية خارجية تؤثر إيجابا على دالة الإنتاج بالنسبة للبلد معين.
- ✓ اكتشاف مفاجئ واستثمار لموارد جديدة (أي زيادة المعروض من عامل معين).

✓ ينتج القطاع B فقط من أجل التصدير مع ارتفاع الأسعار الخارجية مقارنة بأسعار المنتجات المحلية.

يشرح Gorden الأثار المترتبة على الطفرة في القطاع المزدهر على النحو التالي:

أثر النفقات (Spending Effect): يحدث نتيجة ارتفاع مداخيل القطاع المزدهر B إذ استهلك جزء من الدخل الإضافي في **B** سواء بشكل مباشر من قبل أصحاب المصانع أو بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب فينفق من طرف الحكومة (الدولة) مع مرونة الدخل للطلب على **N** موجبة فإن أسعار المنتجات**N** ترتفع بالسلع التجارية وهذا التقدير حقيقي مما يؤدي بتوجه الموارد من **B** و **L** إلى **N** .

أثر حركة الموارد Resource movement effect : يعني به إنتقال العمالة من قطاع إلى أخر ففي حالة إنتعاش القطاع الزدهر **B** تنتقل العمالة من هذا القطاع إلى قطاعين L و N وحسب Gorden له أثرين مهمين الأول يتمثل في حركة العمالة من L إلى B مما خفض الإنتاج في L، وهذا مايسمى بأثر التصنيع المباشر Direct –De-industrialisation لأن القطاع N ليس له أي مداخيل وبالتالي لا يحتاج إلى إرتفاع سعر الصرف أما الثاني حركة العمالة من N إلى B مع سعر صرف حقيقي ثابت، وفي هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض S_0 إلى S_1 وإنخفاض انتاج القطاع N بسبب تحول الموارد نحو القطاع B ، وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات ، ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D_2 ، قد ينتج عن الجمع بين الأثرين تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع B ويلاحظ من خلال هذا التحليل أن إنتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الإبتدائية حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادة وأثر حركة الموارد يجعله ينخفض. (**شكوري، 2012، صفحة 17**)

❖ **أثر إختلال التوازن النقدي**: إن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي في الحالة العامة إلى إرتفاع حقيقي في العملة المحلية إي إرتفاع سعر الصرف الحقيقي فزيادة الإنتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري وتراجع العمالة والإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري يحدث هذا من خلال أثر حركة الموارد وأثر النفقات بالإضافة إلى هذا التأثير على الإقتصاد

الحقيقي، فإن إنتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية في المدى القصير ينتج عنه أثر نقدي هام Monetary Effect يؤثر على سعر الصرف (**شكوري، 2012، صفحة 17**).

ثانياً: الدراسات التجريبية السابقة

- ✓ تبحث دراسة (Macek، **2015**) في أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي بالاعتماد على الشروط المؤسساتية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE خلال 2000 إلى 2012 ركزت الدراسة على طرق واختبارات panal regression، توصلت الدراسة ان تأثير الإنفاق الحكومي يؤدي إلى وجود أثر إيجابي على النمو الإقتصادي في حالة انخفاض الشفافية المالية وتأثير سلبي في حالة ارتفاع الشفافية المالية وذلك في الدول الأقل نموا فنسبة كبيرة لإجمالي الإنفاق الحكومي الداعم لمعدلات النمو الإقتصادي كما استنتجوا أن قانون WAGNER يصبح ساري المفعول في الدول المتقدمة مع وجود الرفاهية اما في حالة تأثير الضريبي على النمو الإقتصادي في البلدان ذات الظروف المؤسساتية السيئة فقد ربطوا هذه النتيجة الشفافية المالية ومستوى اقتصادي مختلف بين الدول .
- ✓ تبحث دراسة (Millar، 1997) في اثار قواعد الميزانية على الأداء المالي والاستقرار الكلي للاقتصاد فقد تم عرض قواعد الميزانية في ستة مقاطعات من كندا التي وضعتها مؤخرا اضافة إلى قواعد الميزانية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي OCDE فمن الناحية النظرية لقواعد الميزانية لها ما يبرر اذا كانت تكلفتها من حيث الاستقرار المالي التي تفوقه فوائد مثل تثبيط تراكم الديون الحكومية وتقليل المخاطر فعلى هذا تم فحص فعالية قواعد الميزانية وعواقبها على الاستقرار المالي فالورقة البحثية تقديم الآثار المحتملة للتشريعات قواعد الميزانية في كندا على الأداء المالي ،واستقرار الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية .
- ✓ تبحث دراسة (Ter-Minassian, 2007) إلى توضيح اتجاهات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط خلال الفترة 2000–2007 ودور المؤسسات المالية الخاصة (صناديق النفط) والقواعد المالية والمسؤولية المالية والتشريع وكذا تأثير سعر النفط على الميزانية العامة؛ وقد أكدت الدراسة أن ارتفاع العائدات النفطية أدى إلى زيادة الانفاق العام وانخفاض العديد من مؤشرات فعالية الحكومة مما اكد انخفاض فعالية استخدام الايرادات النفطية رغم قيام العديد

من الدول المصدرة للنفط بإنشاء صناديق للنفط، و التي كان الهدف منها تعزيز الادارة المالية والمساعدة في تحقيق أهداف السياسة المالية على النطاق الواسع.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

لدراسة أعراض المرض الهولندي في الجزائر ارتأينا قياس أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل النمو، التضخم، البطالة)؛ واعتماداً على الدراسات السابقة اخترنا المتغيرات التالية:

gdp= dep +rec +inf +oil+unem+ε، **حيث**:

(**gdp**): معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. (**Dep**): النفقات العمومية.

(**rec**) : الإيرادات العمومية. (**inf**): التضخم.

(**unem**): معدل البطالة. (**Oil**): أسعار البترول.

ε: الخطأ العشوائي:

كل البيانات عبارة عن بيانات سنوية في الفترة 1980-2017 مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (**WDI, 2017, p2**)، وتقارير وزارة المالية، كما اعتمدنا على منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC .

– اختبار الإستقرارية لـ Phillips-Perron:

الجدول رقم (01): اختبار الإستقرارية ل Phillips-Perron

عند المستوى						
	GDP	DEP	REC	INF	UNEM	OIL
t-Statistic	1.4069	-0.2048	-0.3910	-1.9428	-1.0971	-6.0465
Prob.	**0.9987**	**0.9291**	**0.9004**	**0.3099**	**0.7067**	**0.0000**
	n0	n0	n0	n0	n0	***
t-Statistic	-1.7617	-1.8698	-3.6879	-2.2179	-1.4238	-6.5803
Prob.	**0.7028**	**0.6498**	**0.0358**	**0.4662**	**0.8371**	**0.0000**
	n0	n0	**	n0	n0	***
t-Statistic	3.7437	0.8585	0.0350	-1.3608	-0.5933	-5.8345
Prob.	**0.9999**	**0.8913**	**0.6877**	**0.1581**	**0.4535**	**0.0000**
	n0	n0	n0	n0	n0	***
الفروق الأولى						

	d(GDP)	d(DEP)	d(REC)	d(INF)	d(UNEM)	d(OIL)
t-Statistic	-4.7688	-3.9314	-11.7700	-5.5324	-4.4811	-12.0395
Prob.	**0.0005**	**0.0046**	**0.0000**	**0.0001**	**0.0010**	**0.0000**
	***	***	***	***	***	***
t-Statistic	-5.2604	-3.7368	-15.5398	-5.4669	-4.6222	-12.4378
Prob.	**0.0007**	**0.0324**	**0.0000**	**0.0004**	**0.0038**	**0.0000**
	***	**	***	***	***	***
t-Statistic	-3.6141	-3.7595	-10.5575	-5.6177	-4.5324	-12.0265
Prob.	**0.0007**	**0.0004**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**
	***	***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال الجدول رقم (01) اختبار فيليبس بيرون، الموضح نجد أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى في المستويات الثلاث.

–اختبار السببية لـ Grenger causality test:

الجدول رقم (02): اختبار السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause GDP	36	2.26966	0.1203
GDP does not Granger Cause DEP		9.36938	0.0007
INF does not Granger Cause GDP	36	0.05226	0.9492
GDP does not Granger Cause INF		0.44849	0.6427
OIL does not Granger Cause GDP	36	1.92148	0.1634
GDP does not Granger Cause OIL		6.01736	0.0062
REC does not Granger Cause GDP	36	0.08489	0.9188
GDP does not Granger Cause REC		17.1496	1.E-05

UNEM does not Granger Cause GDP	36	0.20117	0.8188
GDP does not Granger Cause UNEM		1.54702	0.2289
INF does not Granger Cause DEP	36	0.76808	0.4725
DEP does not Granger Cause INF		0.31227	0.7341
OIL does not Granger Cause DEP	36	12.1114	0.0001
DEP does not Granger Cause OIL		3.26829	0.0515
REC does not Granger Cause DEP	36	4.54831	0.0185
DEP does not Granger Cause REC		1.30341	0.2861
UNEM does not Granger Cause DEP	36	0.50540	0.6082
DEP does not Granger Cause UNEM		1.39095	0.2639
OIL does not Granger Cause INF	36	0.32812	0.7227
INF does not Granger Cause OIL		0.04162	0.9593
REC does not Granger Cause INF	36	0.77361	0.4700
INF does not Granger Cause REC		0.33787	0.7159
UNEM does not Granger Cause INF	36	0.13831	0.8714
INF does not Granger Cause UNEM		3.74377	0.0350
REC does not Granger Cause OIL	36	2.04146	0.1469
OIL does not Granger Cause REC		0.64308	0.5325
UNEM does not Granger Cause OIL	36	0.21467	0.8080
OIL does not Granger Cause UNEM		1.16747	0.3245

UNEM does not Granger Cause REC	36	0.80502	0.4562
REC does not Granger Cause UNEM		2.11311	0.1379

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال اختبار السببية لغرانجر نجد أنه توجد سببية للناتج الداخلي الخام على النفقات العمومية، ويوجد سببية للناتج على أسعار النفط كما توجد علاقة سببية متبادلة بين هذا الأخير والنفقات العمومية، كما توجد علاقة سببية للإيرادات على النفقات، وعلاقة سببية بين معدلات التضخم على معدلات البطالة.

- **اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:**

يعتمد هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام دالة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) حيث تفترض هذه الطريقة وجود من المتغيرات الاقتصادية في متجه للانحدار الذاتي من الدرجة K وفق الصيغة التالية:

$$X_t = \mu + \pi 1 \cdot X_{t-1} + K + \pi k \cdot X_{t-k} + \varepsilon_t$$

وتوضح منهجية جوهانسن رتبة المصفوفة π ، والتي ينبني عليها النتائج التالية:

* إذا كانت رتبة المصفوفة π مساوية للصفر $(\pi = 0)$، فان هذه المصفوفة تكون صفرية، وتكون جميع المتغيرات لديها جذور الوحدة Unit Root وغير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها، وبالتالي يجب استخدام الفروق الأولى.

*إذا كانت رتبة المصفوفة π تامة الرتبة $(\pi = p)$، فان جميع المتغيرات ليس لها جذور الوحدة، أي: أنها متغيرات ساكنة Stationary.

*إذا كانت رتبة المصفوفة π مساوية للواحد صحيح $(\pi = 1)$، فانه في هذه الحالة يوجد متجه تكامل مشترك واحد، والحد الثابت هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.

*إذا كانت رتبة المصفوفة خلاف ذلك، أي:$(1 < \pi < p)$ ، فان ذلك يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا.

الجدول رقم (03): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

اختبار الأثر				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.826986	142.0885	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.667570	78.93077	69.81889	0.0078
At most 2	0.445612	39.28309	47.85613	0.2492
At most 3	0.262736	18.04700	29.79707	0.5626
At most 4	0.138371	7.073892	15.49471	0.5691
At most 5	0.046453	1.712407	3.841466	0.1907
اختبار القيمة العظمى				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.826986	63.15772	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.667570	39.64768	33.87687	0.0092
At most 2	0.445612	21.23609	27.58434	0.2622
At most 3	0.262736	10.97311	21.13162	0.6500
At most 4	0.138371	5.361485	14.26460	0.6957
At most 5	0.046453	1.712407	3.841466	0.1907

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

يتضح أن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 ٪ ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 أي وجود علاقتي تكامل متزامن حيث عدد متجهات التكامل المتزامن هي r=2 عند مستوى 5 ٪ ، مما يدل على وجود علاقتي تكامل بين النمو الإقتصادي ومتغيرات الدراسة.

-درجة تأخير المسار VAR:

قبل تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ(VECM) يجب تحديد عدد درجات التأخير المثلى للنموذج، يتم اختيار درجة تأخير مسارVAR اعتماداً على معايير AKAIKE و SCHARZ و H.Q وفق أدنى قيمة إحصائية لهذه المعايير التي تقابل درجة التأخير المقبولة.

الجدول رقم (04): إختبار درجة تأخير المسار VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1985.936	NA	1.09e+42	113.8249	114.0916	113.9170
1	-1803.796	291.4243	2.67e+38	105.4741	107.3405	106.1183
2	-1758.208	57.31056	1.87e+38	104.9262	108.3924	106.1227
3	-1652.788	96.38445*	6.19e+36*	100.9593*	106.0253*	102.7081*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال الجدول و بالاعتماد على المعاييرAKAIKE و SCHARZ و H.Q نقول أن التأخير المقبول هو p=3 و هذا لأنه يقابل أصغر قيمة بالنسبة لمعظم المعايير.

– تقدير نموذج Vecm

الجدول رقم (05): اختبار VECM

التقدير في المدى الطويل						
المتغير المستقل: D(gdp)						
			T-statistic	Std.Error	Coefficient	
			[-12.9651	0.00987	-0.127935	Dep
			2.42968	569.474	1383.640	Inf
			6.20472	857.140	5318.309	Oil
			2.76162	1586.81	4382.172	Unem
			1.11383	0.01100	0.012248	Rec
					-884313.4	C
D(rec)	D(unem)	D(Oil)	D(inf)	D(dep)	D(gdp)	نموذج تصحيح الخطأ
-9.249517	7.51E-06	-0.005091	-2.88E-05	2.642901	-0.070959	معامل تصحيح الخطأ
(1.67474)	(9.4E-06)	(0.00185)	(2.5E-05)	(1.53141)	(0.09574)	Std.Error
[-5.52296]	[0.79740]	[-2.75200]	[-1.13776]	[1.72580]	[-0.74114]	T-statistic
					0.412637	R-squared
					0.049032	Adj. R-squared
					1.134848	F-statistic

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

يقدر معامل التحديد (معامل التصحيح) بـ41 ٪. العلاقة سلبية بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام وايجابية بين متغيرات الدراسة المتبقية التضخم، معدلات البطالة، الإيرادات العمومية، وأسعار النفط.

الخاتمة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن الإنفاق الحكومي له أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام فهذا التأثير السلبي فُسر على أساس أن الارتفاع في الإنفاق الحكومي ليس فعالا في الجزائر ليحقق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة، وهذا نتيجة توجيه هذا الإنفاق إلى قطاعات غير منتجة، وهنا نجد عارض من أعراض المرض الهولندي (أثر الإنفاق)، إضافة إلى تراجع المؤشرات النوعية المؤسساتية في الجزائر، فالشفافية المالية تلعب دوراً مهماً في توجيه الإنفاق العام.

كما توجد علاقة إيجابية بين أسعار النفط ومعدلات النمو الإقتصادي، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على نسبة كبيرة من المداخيل البترولية؛ فخلال هذه الفترة من **1980** إلى **2017** فقد تجاوز الاقتصاد الجزائري أزمة **1986** وارتفعت بعدها مداخيله خلال **2001** إلى غاية الثلاثي الأول **2014** بعد تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي.

إن تطور الإيرادات في الجزائر والإنفاق العمومي وتأثيره الإيجابي على النمو الإقتصادي مرهون بتقلبات أسعار النفط؛ لذلك ومن أجل تجنب العِلة الهولندية وجب عليها القيام بمجموعة من المشروعات بغية تنويع اقتصادها وذلك بدعم مختلف القطاعات الأخرى خارج المحروقات خصوصاً الصناعة والفلاحة، والإستثمار في الطاقات المتجددة؛ كما يجب عليها التنويع من إيرادات الصادرات خارج البترول، ومحاولة دعم القطاعات الأخرى الاستراتيجية، وذلك عن طريق الخصخصة وإعادة الهيكلة، مع الاهتمام بتدريب القوى العاملة والاعتماد على التجارب الدولية في محاربة هذه العلة كالتجربة النرويجية، الماليزية.

الهوامش والمراجع:

–أولا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Brons, M. R. (2000). "Growth Effects of GovernmentaPolicies: A Comparative Analysis in a Multi Country Context.". Growth and Change 31.4 .
2. Corden, W. M. (1982). "Booming sector and de-industrialisation in a small open economy.". The economic journal 92.368 .
3. Corden, W. M. (1984). "Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. 359.
4. Gregory, R. G. (1976). Some implications of the growth of the mineral sector . Agricultural and Resource Economics , 71.
5. Koutassila, J. P. (s.d.). « Le syndrome Hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameron »,. Montesquieu Bordeaux IV, centre d"économie du développement, , France.
6. Macek, R. a. (2015). "The impact of fiscal policy on economic growth depending on institutional conditions. Acta academica karviniensia .
7. Millar, J. (1997). "The Effects of budget rules on fiscal performance and macroeconomic stabilization.".
8. Ter-Minassian, T. (2007). "The role of fiscal institutions in managing the oil revenue boom." . Policy Paper 5 .

ثانياً: المراجع باللغة العربية

9. دراوسي، م .(2006) .السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر –1990 2004".الجزائر.
10. سيد أحمد شكوري. (2012). وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي.دراسة حالة الإقتصاد الجزائري.
11. لطيفة بهلول. (2012). ،نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا.
12. محمد بن بوزيان، عبد الرحيم شيبي وسيدي محمد شكوري،. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر. منتدى البحوث الاقتصادية.
13. – نوري محمد عبيد الكصب. (2015). الإقتصاد النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطيةالمرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين (الإصدار المكتب الجمعي الحديث).